أحمد السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الشيخ أحمد النواف متقدما الحضور الحكومي وإلى جانبه الشيخ طلال الخالد

### رفض رسالة الغانم لتكليف "الشؤون المالية" بحث موضوع توجيه الدعومات

# مجلس الأمة: تكليف «حماية الأموال» ببحث ما أثير حول

## سعد البراك: الحكومة مهتمة وجاد بشأن قضية المتقاعدين وتعتبرها التزاما وطنيا وأخلاقيا

كتب : أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة على 12 رسالة واردة ورفض رسالة واحدة من النائب مرزوق الغانم بتكليف لجنة الشؤون المالية بحث موضوع السياسات المتبعة في توجيه الدعومات المخصصة للمواطنين.

ونشر الغانم رسالته التي رُفضت في الجلسة، قائلا: "إن الحكومة من الرافضين لرسالته التي تدعو اللجنة المالية لدراسة توجيه الدعوم للمواطن بدلا من السلعة لمساعدتهم على مواجهة الاعباء المعيشية وتقليل الهدر الموجه لغير المواطنين، متسائلا «عن أي تصحيح مسار نتحدث؟؟».

ووافق المجلس على استقالة شعيب المويزري من لجنة حقوق الإنسان، وتكليف «حماية الأموال» ببحث ما أثير حول شبهات التعدي على أموال التأمينات في الداخل والخارج، وتكليف ديوان المحاسبة ببحث صحة إجراءات الحكومة في اتفاقية مقر تدريب الملكية الفكرية مع الأمانة العامة لمجلس التعاون، وتكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ببحث البطاقة التموينية وتمديد تكليف «المالية» بدراسة ارتفاع الأسعار واستمرار موجة التضخم حتى نهاية دور الانعقاد الحالي وتشكيل لجنة مشتركة لبحث مشروع القانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ثم انتقل المجلس لمواصلة الرد على الخطاب الأميري إذ قال النائب مبارك الحجرف إن البطاقة التموينية صدرت مرتين «ولن نسمح بإلغائها» طالباً من الحكومة التأكيد على الإبقاء على البطاقة.

وعقب وزير التجارة محمد العيبان أن الأمن الغذائي خط أحمر، مشددا على عدم وجود نية لإلغاء البطاقة التموينية.

من جهته قال حمد المطر إن وزارة الصحة تملك ثاني أكبر ميزانية بأكثر من مليار ونصف المليار دينار بعد التعليم منها 655 مليون دينار للأدوية في الميزانية الجديدة ومع ذلك هناك نقص فيها، مشيرا إلى أن الصحة استعانت بهيئة الزراعة والكهرباء لتخزين الادوية وهي غير مهيأة.

ورد وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي بأنه لا يوجد نقص شديد في الأدوية وتوجد بدائل في بعض النقص، لافتا إلى أن الوزارة تعمل على ميكنة الملفات الطبية، مؤكدا أن ما يتم تخزينه في هيئة الزراعة مواد طبية ومستلزمات وليس أدوية.

بدوره أكد النائب عبدالله فهاد أن الشعب يئن من حالة معيشية صعبة، مشددا على أن جيب المواطن أهم أساسيات التعاون مع الحكومة ويجب الالتفات إلى وأصحاب الدخل المتدني والمتقاعدين

مداخلة الوزير سعد البراك

ومداخلة وزير الصحة

**لاري : الميزانية بها عجز 6.8 مليارات دينار ولا توجد رؤية .. إلى أين نحن ذاهبون؟**

**فهاد : الشعب في 6 يونيو منحنا الفرصة الأخيرة وكان صدى غضبه واضحا في الصناديق**

**هايف : عدم منح «البدون» أي وثيقة أمر معيب وتتحمل «الداخلية » مسؤولية رفع هذه المظالم**

**العليان : مشكلتنا الأولى هي نظام العمل السياسي في الكويت والعلاقة المشوهة بين السلطات**

**الملا : السياسات الحكومية خلال العقدين الأخيرين أرهقت ميزانية الدولة وأخرت الاستدامة**

وأضاف فهاد أن قضية البدون متجذرة داعيا إلى الذهاب لتيماء والصليبية ومشاهدة معاناة الناس.

وعقب الوزير سعد البراك بأن الحكومة مهتمة جداً بالمتقاعدين وتراجع المقترحات والآراء.

ثم رفع رئيس مجلس الأمة الجلسة العادية إلى صباح اليوم الأربعاء لاستكمال النظر في بنود جدول الأعمال.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون يفتتح الجلسة مستهلا أعمالها بالتصديق على المضابط .

الانتقال إلى كشف الأوراق والرسائل الواردة والموافقة على 12 رسالة ورفض واحدة فقط، والرسائل هي:

• رسالة من عضو مجلس الأمة شعيب المويزري يتقدم بموجبها باستقالته من عضوية لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان.

• رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة كل ما أثير حول شبهات التعدي على أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من قبل المدير العام الأسبق وآخرين ، وتتبع الأموال والجرائم المرتبطة في الداخل والخارج.

• رسالة رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة بحث مدى سلامة وصحة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في شأن اتفاقية مقر تدريب الملكية الفكرية مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

• رسالة من عضو مجلس الأمة د. جنان محسن رمضان تطلب فيها إعادة تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث أسباب نقص الأدوية في الدولة واستكمال ما تم إنجازه في المجلس المبطل الثالث والاستعانة به.

• رسالة من عضو مجلس الأمة د. جنان محسن رمضان تطلب فيها إعادة تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ببحث أسباب تأخر البت في الطعون لدى محكمة التمييز واستكمال ما تم إنجازه في المجلس المبطل الثالث والاستعانة به.

• رسالة من رئيس لجنة شؤون النفط والطاقة يطلب فيها إحالة جميع التقارير الأسبوعية عن تطور الأسواق والأسعار العالمية ونشاط قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى لجنة شؤون النفط والطاقة للاختصاص.

• رسالة من رئيس لجنة شؤون النفط والطاقة يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (18) من القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية ، المدرج على جدول أعماله إلى لجنة الموارد البشرية للاختصاص.

• رسالة من عضو مجلس الأمة مبارك هيف الحجرف يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة ببحث موضوع منطقة جليب الشيوخ وبحث الحلول المناسبة للقضاء على المخالفات القانونية بها وتصحيح وضع المنطقة من الناحية الأمنية والحضارية.

• رسالة من عضو مجلس الأمة مبارك هيف الحجرف يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ببحث موضوع البطاقة التموينية ووضع آلية توزيع عادلة للأسر الكويتية وإمكانية إضافة سلع أخرى للبطاقة ووضع ضوابط لمنع خروجها من البلاد بالتعاون مع الجهات الأمنية والجمركية.

• رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة بدراسة قضية ارتفاع الأسعار واستمرار موجة التضخم حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

• رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ورئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع يطلبان فيها تشكيل لجنة مشتركة لبحث مشروع القانون بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

مجلس الأمة يواصل النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

النواب يؤكدون على أن العمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين وإقرار الإصلاحات السياسية من أهم الأولويات، مطالبين باستمرار التعاون والتنسيق بين السلطتين لإنجاز الملفات المنتظرة.

وأوضح النواب خلال مناقشة بند الرد على الخطاب الأميري في جلسة اليوم أن من تلك الملفات ما يتعلق بتعزيز الحريات، والقضاء على الفساد ومعالجة قضايا تردي الخدمات وتنويع مصادر الدخل والتوظيف ومشاكل التعليم والصحة ومعالجة الهدر.

من جهته قال النائب د. حمد المطر إن تحقيق الاستقرار السياسي له متطلبات تبدأ من التعاون المبني على الإنجاز، وهو ما تحقق خلال دور الانعقاد الحالي وتحقيق 50% من أولوياته المعلنة وتبقى إقرار تعديلات المحكمة الدستورية وقانون مفوضية الانتخابات.

وأكد المطر أن من متطلبات الاستقرار أيضا تعزيز الحريات، موضحا أن الكويت بعد أن كانت مكانا آمنا لكتّاب الوطن العربي، ومحضنا للمهجرين، نجد الآن المواطنين يعانون من مشكلة كبيرة في الحريات.

وأضاف إن المتطلب الثالث هو القضاء على الفساد المستشري في كل مؤسسات الدولة، فلا استقرار سياسيا من دون محاربة الفساد، مؤكدا ضرورة وجود قانون للهيئات السياسية، فمنذ 60 سنة الانتخابات التي هي جزء من المنظومة السياسية يشوبها العديد من المشاكل.

وأوضح المطر وجود مشاكل في استقطاب الاستثمارات الخارجية والملف الإسكاني والتعليمي وعدم القدرة على تنويع مصادر الدخل فضلا عن عدم وجود أنشطة ترفيه، مبينا أن الكويت فقدت زخمها الإقليمي ودورها المحوري في حل العديد من المشاكل في المنطقة.

وقال النائب أحمد لاري " كنا نود أن يكون الرد على الخطاب قبل البرنامج الحكومي، والميزانية بها عجز 6.8 مليار دينار، لا توجد رؤية ولا إستراتيجية وبالتالي لا يوجد أي وضوح إلى أين ذاهبون، كلما أتت حكومة أو وزير جديد يبدأ من الصفر وكأن الوزارة لا توجد بها سياسة معينة واحدة تسير عليها".

وأضاف "الوضع الحالي هو عبث حكومات تأتي وتذهب ووزراء يأتون ويذهبون وهناك سياسات متغيرة وليست ثابتة أدى إلى تراجع مستمر وضياع للموارد البشرية".

وأشار لاري إلى أنه فيما يخص دعم المنتج الوطني فإن إعطاءه 20 ٪ أفضلية في المناقصات لا تكفي، ورغم هذا تتم محاربتها، فنحن كدولة نضرب المنتج المحلي، الدول الأخرى المجاورة تتحول إلى دول صناعية وهناك غزو للمنتج الخليجي، ونحن مازلنا نتغنى بالمنتج المحلي، والفتوى والتشريع تحارب المنتج المحلي.

وانتقد لاري اعتماد الحكومة مبدأ الترضيات وعدم وضع البرنامج أولا ومن ثم اختيار الشخص المناسب الذي ينفذه، معتبرا أن اختيار المناصب يتم كتوزيع ثروة وليس وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ما يؤدي إلى إحباط الناس.

واعتبر النائب عبدالله فهاد أن الشعب في 6/6 منح الفرصة الأخيرة للمجلس والحكومة، وكان صدى غضبه واضحا في صناديق الاقتراع، وكذلك طموحاته وكان هناك توجه عام لا يمكن تجاوزه من المجلس ولا الحكومة.

وقال فهاد إن " الشعب في دواوينه يئن من حالة معيشية صعبة جدا، وردود الأفعال على أي قضية معيشية أصبحت حساسة، فهو يدفع ثمن الفساد منذ 10 سنوات وأكثر"، مؤكدا أنه في ظل هذه المعطيات فإن " جيب المواطن أهم أولوياتنا، ويجب أن يقف الهدر المالي في الصناديق السيادية أو في التأمينات، واسترداد المليارات المنهوبة".

وانتقد فهاد "عدم وضوح شخصية الحكومة، وعدم انسجامها، معددا المشاكل الموجودة ومنها أزمة فراغ في المناصب القيادية وتفريق المجتمع إلى أصليين ومزدوجين ومتجنسين ومزورين، والمماطلة في حل قضية البدون".

وطالب بوضوح حكومي تجاه قضايا المتقاعدين، والمعاقين ، أصحاب الدخول المتدنية، تنويع مصادر الدخل وإيجاد حلول لعجوزات الميزانية، وما يتعلق بملفي العفو والجناسي، مؤكدا أن التنسيق والتعاون هو ما سيعبر بالسفينة إلى بر الأمان.

وفي مداخلة له أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك اهتمام الحكومة الجاد بقضية المتقاعدين واعتبارها التزاما وطنيا وأخلاقيا، موضحا أنها تراجع المقترحات والدراسات للوصول إلى حلول مرضية.

وطالب النائب محمد هايف بتفعيل العفو الذي صدر مرسومه في المجلس الماضي هذه الأيام ويخرج مَن يستحق العفو، وتنفيذ توصيات عودة الجناسي، وتجنيس المستحقين من البدون، معتبرا أن وجود أناس ليس لديهم أي وثيقة أمر معيب وتتحمل وزارة الداخلية مسؤولية رفع هذه المظالم.

وشدد هايف على ضرورة فتح المجال للمتفوقين، وحل قضايا المتقاعدين والذين وصل الحال ببعضهم للتردد على الجمعيات الخيرية، وإسقاط الفوائد الربوية ورفع سقف الراتب.

وانتقد هايف إهمال الحكومة لمنطقة جليب الشيوخ مع موقعها الجغرافي الاستثماري مطالبا بأن تسارع الدولة في تثمين هذه المنطقة التي أصبحت مُصدّرة للجرائم، ومعالجة قضية الشوارع المتهالكة.

واعتبر أنه "من المعيب أن تتجاهل الحكومة نداءات الشعب في الإصلاحات السياسية أو رفع الظلم أو إعادة الاعتبار لمن صدرت بحقهم أحكام قضائية"، مؤكدا أن الثروات الطبيعية التي تفضل الله بها علينا قادرة على إنهاء المشاكل إذا ما توافر رجال دولة ينصفون المظلوم.

بدوره، قال النائب حمد العليان إن الحديث اليوم في الرد على الخطاب الأميري يحمل رقم 58، وفي كل مرة تتكرر المواضيع نفسها والنتيجة صفر،

من كلمة حمدان العازمي

الملا خلال كلمته